Distr.
GENERAL

S/1997/960
8 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ بخصوص عودة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى بغداد، والتي تلقيتها من المدير العام للوكالة.

وأكون ممتنا لو أحطتم أعضاء مجلس الأمن علما برسالة المدير العام للوكالة.

(توقيع) كوفي ع. عنان

مرفق

رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

أشير إلى رسالة المدير العام بالوكالة المؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (S/1997/920، المرفق) التي جاء فيها أن مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد عادوا إلى بغداد في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر واستأنفوا عمليات التفتيش في اليوم التالي.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، زيد عدد فريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصفة مؤقتة إلى ١٢ شخصا بغية استعادة المستوى التقني لأنشطة الرصد والتحقق المتواصلة التي تقوم بها الوكالة، بأسرع ما يمكن. ومنذ ذلك الوقت، أجرى فريق الرصد النووي أكثر من ٤٢ عملية تفتيش في ٤٠ موقعا كان بعضها قد تم تفتيشه أكثر من مرة.

لقد قامت الوكالة بتوجيه مواردها صوب التحقق من حالة المعدات الحساسة المزدوجة الاستخدام. وقد تم التحقق من جميع هذه المعدات التي كان من المعروف أنها كانت قابلة للاستخدام قبل ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وتقديم بيان عنها.

ولا يوجد أي دليل على أن هذه المعدات استخدمت في أنشطة نووية محظورة خلال الفترة التي توقفت فيها أنشطة الرصد والتي استغرقت ٢٣ يوما. وفي هذا السياق، من غير المحتمل أيضا، إلى حد بعيد، أن تكون أية أنشطة نووية محظورة قد حدثت خلال تلك الفترة.

وقد قام العراق، وفقا للإخطار الذي قدمه إلى الوكالة، بإزالة أختام الوكالة من خمسة من المستودعات المحصنة الستة للمواد الشديدة الانفجار في مرفق القعقاع ونقل زهاء ٥٠ طنا مما مجموعه ٢٢٨ طنا من المواد الشديدة الانفجار (HMX) المخزنة في المستودعات إلى مواقع مختلفة أخرى في القعقاع. وقد شهد مفتشو الوكالة إعادة هذه المواد إلى موقع تخزينها الأصلي واتخذوا تدابير للتأكد من وضع المخزون الأصلي. ولا يوجد أي دليل على أن أيا من هذه المواد قد تم تحويله إلى أغراض أخرى.

وبالإضافة إلى هذه الأنشطة، قام موظفو الوكالة الآخرون وغيرهم من خبراء الدول الأعضاء بتنفيذ المهام المخططة مسبقا لخدمة نظم المراقبة البصرية بواسطة الفيديو والارتقاء بها في مرفقين، والاضطلاع بحملة مستفيضة لجمع العينات البيئية.

وأكون ممتنا إذا ما أحطتم مجلس الأمن علما بهذه المعلومات.

(توقيع) محمد البرادعي

- - - - -